

عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية كعقوبة اقتصادية في العلاقات الدولية (سوريا نموذجا)
**Failure to contribute within international organizations as an economic
 penalty in international relations (syria model)**

ديدوني بلقاسم (*)
 جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر
 مخبر الحقوق والعلوم السياسية
Didbelk@gmail.com

لبقع محمد
 جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر
 مخبر الحقوق والعلوم السياسية
md.lebgaa@lagh.univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/12 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/31

ملخص:

تعتبر عقوبة عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية إحدى العقوبات الاقتصادية الدولية و إجراء اقتصاديا هدفه التأثير على إرادة الدول سياسيا وزعزعة استقرارها الاقتصادي تهدد من خلاله المنظمات الدولية الفاعلة على الساحة الدولية والإقليمية الدول المخالفة لمبادئ السلم والأمن الدوليين.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تأثير عقوبة عدم المساهمة المفروضة على سوريا من طرف جامعة الدول العربية منذ سنة 2011 لحملها على احترام التزاماتها الدولية من جهة وإيقاف كافة أشكال العنف الذي يتعرض له الشعب السوري من جهة أخرى، وما خلفته من آثار اقتصادية وإنسانية على سوريا، ليصبح من المهم بما كان البحث عن تحديد طبيعتها وأهدافها وكذا فاعليتها.

الكلمات المفتاحية: عدم المساهمة، المنظمات الدولية، جامعة الدول العربية، سوريا.

* ديدوني بلقاسم

Abstract:

The penalty for non-contribution within international organizations is one of the international economic sanctions and an economic measure aimed at influencing the will of states politically and destabilizing their economic stability through which international organizations active in the international and regional arena threaten countries that violate the principles of international peace and security.

In the focus in this study will be on the impact of the penalty for non-contribution. imposed on Syria by the League of Arab States since 2011 to make it respect its international obligations on the one hand and to stop all forms of violence to which the Syrian people are exposed on the other hand, and the economic and humanitarian effects it has had on Syria. As well as its.

Keywords: the penalty for non-contribution, international organizations, the League of Arab States, Syria

مقدمة:

تعد العقوبات الاقتصادية الدولية إحدى أشكال الجزاء الدولي التي تستخدمها الدول بصفة انفرادية أو المنظمات الدولية، ولعل ما يميزها هو طابعها غير العسكري وتركيزها على استخدام الأساليب المالية والتجارية في التنفيذ.

وانطلاقاً مما سلف يتبين أن الهدف الأساسي للعقوبات الاقتصادية الدولية هو فض النزاعات الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين بطرق سلمية دون اللجوء إلى استخدام الحل العسكري ما منحها مكانة خاصة في النظام العقابي الدولي. (غريبي، عميمور، وغريبي، 2021، صفحة 413)

ويعتبر إجراء عدم المساهمة الذي تتخذه المنظمات الدولية والإقليمية أحد الأساليب العقابية الاقتصادية الهادفة إلى الضغط على الدول المخالفة لقواعد القانون الدولي، والتأثير على اقتصادها وسياستها، وهذا ما قامت به جامعة الدول العربية ضد سوريا بعد أن واجهت هذه الأخيرة بالقمع العنيف المظاهرات التي انطلقت منتصف شهر مارس سنة 2011 في عدة مدن سورية مطالبة بالمزيد من الحريات وإطلاق المعتقلين السياسيين من السجون وتطورت تلك المطالب لتصل إلى إسقاط النظام.

في بداية الأزمة السورية حاولت الجامعة العربية حل الأزمة السورية بالطرق السلمية الودية عبر إجراء مشاورات مع الحكومة السورية، لكن تلك المباحثات لم تثمر أية نتيجة ما دفع الجامعة العربية للاجتماع عدة مرات وإصدارها لمجموعة من القرارات لعل أهمها القرارين

الصادرين بتاريخ 2011/11/16 المتضمن إعطاء مهلة للنظام السوري للتوقيع على البروتوكول الخاص بحماية المدنيين والقرار المؤرخ في 2011/11/12 المتعلق بتجميد عضوية سوريا في هيئات الجامعة العربية إلى غاية انصياح نظامها إلى مطالب توقيف عمليات القمع في التعامل مع السوريين. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، الصفحات 4-1)

واستنادا إلى ما سبق يناقش هذا المقال الآثار الاقتصادية والإنسانية لعقوبة عدم المساهمة التي تفرضها جامعة الدول العربية على سوريا، والبحث في طبيعتها وأهدافها وموقف الدول العربية من هذه العقوبات وكذا انعكاساتها على الوضع السوري.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هو مفهوم عقوبة عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية، وما هي انعكاساتها على الوضع السوري الداخلي والخارجي؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهجين التاريخي والتحليلي معتمدين على المعلومات المتوفرة حول الموضوع وقسمنا خطة البحث إلى مبحثين:

تطرقنا في المبحث الأول إلى التأسيس المفاهيمي لعقوبة عدم المساهمة أما المبحث الثاني فخصصناه لتداعيات فرض جامعة الدول العربية لعقوبة عدم المساهمة على سوريا.

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي لعقوبة عدم المساهمة

تفرض الدول و المنظمات الدولية تدابير خاصة لمحاولة التأثير على قرارات الدول التي تهدد مصالحها، ما يؤثر سلبا على الأوضاع السياسية و الاقتصادية والإنسانية لسكان هذه الدول المستهدفة ما يجعل من التطرق إلى طبيعة عقوبة عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية ذو أهمية بالغة.

المطلب الأول: مفهوم عقوبة عدم المساهمة

سنتطرق في هذا المطلب الأول إلى طبيعة عقوبة عدم المساهمة من خلال تعريفها ومن ثم تحديد أهدافها.

الفرع الأول: تعريف عقوبة عدم المساهمة وأهدافها

أولا: تعريف عقوبة عدم المساهمة

أختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد تعريف خاص بعقوبة عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية حيث أصبحت إحدى صور التدابير الاقتصادية التي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية على الدول المخالفة، ويتم من خلالها إصدار قرارات إدارية تمنع هذه الدول من استخدام حقوقها داخل المنظمات الدولية وتفقدتها مختلف الامتيازات التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء. (حجازين،

2021، صفحة 37)

وتعرف كذلك على أنه قيام منظمة دولية بإصدار قرارات تهدف إلى عدم مساهمة الدول المخالفة لحقوقها داخل المنظمات مع حرمانها من التمتع بامتيازاتها مثل المشاركة في التصويت أو النشاطات الاقتصادية التي تمارسها المنظمة وقد يصل حجم العقوبة إلى درجة إيقاف، أو منع أو تجميد التعاون الدولي بين أعضاء المنظمة، أو حتى إيقاف عضويتها ذاتها بشكل مؤقت أو نهائي. (رواب، 2013، صفحة 179)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف عقوبة عدم المساهمة على أنها مجموعة من الإجراءات القسرية تتخذها منظمة دولية ما تستهدف تقييد عضوية الدولة التي ترتكب عملا يهدد السلم والأمن الدوليين ما يؤثر على اقتصادها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: أهداف عقوبة عدم المساهمة

إن الهدف من اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بصفة عامة هو فرض قواعد القانون الدولي وإلزام الدول المنتهكة لقواعده بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضمان تنظيم علاقات المجتمع الدولي ونزع السلاح، أو على الأقل التقليل منه بعد الحروب التي عانت منها البشرية خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهذا ما تسعى إليه المنظومة القانونية الدولية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان من الضروري من صناع القرار الدولي التركيز على العقوبات الدولية باعتبارها وسيلة ردعية وقائية من خلال معاقبة المنتهك لقواعد القانون الدولي إما عقوبة شخصية ضد الأفراد، أو اقتصادية ضد الدول. (شيبان، 2019، الصفحات 32-33)

وقد ازداد اللجوء إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الجانب من طرف بعض الدول، أو المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة، ومن بينها عقوبة عدم المساهمة داخل المنظمات الدولية التي ترمي إلى أهداف محددة لعل أهمها:

1- التأثير على اقتصاد الدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي

تهدف عقوبة عدم المساهمة إلى التأثير على اقتصاد الدولة المستهدفة من خلال استهداف معاملاتها الاقتصادية الدولية مع الدول المنظمة للمنظمة والموقعة لاتفاق العقوبة بصفة خاصة.

2- زعزعة الاستقرار المالي و التجاري للدولة

تتضمن العقوبات التي تفرضها المنظمات الدولية قيود على التجارة الخارجية للدولة وتقليصا للمعاملات التجارية معها، ومنعا لاستيراد بعض المواد وتصدير بعضها الآخر، ووضع قيود على التعاملات المصرفية مع البنوك الداخلية، وبالتالي إضعاف عملتها وتراجع قيمتها بين العملات العالمية. (حجازين، 2021، صفحة 38)

الفرع الثاني: أشكال عقوبة عدم المساهمة

من الجلي أن عقوبة عدم المساهمة هي إحدى الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية كتدبير ردعي لحفظ السلم والأمن الدوليين نظرا لدورها الفعال، وتضم تحتها عدة أشكال سيتم ذكرها على النحو الآتي:

أولاً: الحرمان من المشاركة في أعمال المنظمة

يعتبر إجراء الحرمان من المساهمة في أعمال المنظمة الدولية أحد أشكال عقوبة عدم المساهمة التي تتخذها المنظمات الدولية ضد الدول المخالفة لقواعد القانون الدولي ومن بينها الحرمان من التصويت وإصدار القرارات، أو المشاركة في جميع الأنشطة التي تنظمها المنظمة. (حجازين، 2021، صفحة 38)

حيث لا يمكن للدولة المشاركة في التعبير عن إرادتها والمشاركة في إصدار قرارات المنظمة خاصة ما تعلق منها بتعديل ميثاق المنظمة و القانون الداخلي لها، أو وضع قواعد ملزمة للدول الأعضاء خارج إطار المنظمة. (مصطفى، 1999، صفحة 32)

ويمكن القول أن لكل منظمة دولية إجراءات وسلطة خاصة متبعة من قبلها على حسب نظامها الداخلي يختلف عن بقية المنظمات الدولية الأخرى يتم من خلالها تحديد طريقة فرض عقوبة الحرمان من التصويت، أو اتخاذ القرارات، أو المساهمة في الأنشطة المنظمة من طرف المنظمة الدولية. (الدليبي، 2004، الصفحات 27-30)

ثانياً: الإيقاف وإنهاء العضوية

إن إيقاف وإنهاء العضوية هو أقصى عقوبة يمكن أن توجه إلى العضو ويتم اللجوء إلى هذا النوع من العقوبات عندما لا تجدي وسائل العقوبات الأخرى الأخرى نفعاً أو يصبح من المتعذر الاستمرار في التعاون مع ذلك العضو، أو أن بقاءه أصبح يشكل ضرراً للمنظمة. (حجازين، 2021، صفحة 38)

يعتبر إنهاء عضوية الدولة في المنظمة كعقوبة نتيجة تكرارها لانتهاك ميثاق المنظمة من جهة، وضمناً لاحترام مبادئها من جهة أخرى، وتمارس المنظمة الدولية عقوبة الإيقاف وفقاً لميثاقها في حالة أخل العضو بالتزاماته القانونية، وقد يحدث الإيقاف بسبب قيام الدولة بعمل مخل بالأمن والسلم الدوليين كما تفعل منظمة الأمم. (مصطفى، 1999، صفحة 32)

وتعد الأزمة السورية مثلاً لعقوبة تجريد العضوية من منظمة جامعة الدول العربية، حيث استخدمت هذه المنظمة مبدأ التعليق مع النموذج السوري حين قررت بتاريخ 12 نوفمبر 2011 تعليق مشاركة ممثلي دولة سوريا في جميع اجتماعات المنظمة و الأجهزة التابعة لها ابتداء من 16 نوفمبر 2011. (الجزيرة، 2011)

جدير بالذكر أن الفصل في قرار تجميد أو إنهاء عضوية دولة لا بد أن يتم بقرار تتخذه هذه المنظمة بعد تصويت أعضاء المنظمة.

المطلب الثاني: تأثيرات عقوبة عدم المساهمة

لابد و أن أية عقوبة تفرضها المنظمات الدولية على أحد أعضائها المخالفين لقواعد القانون الدولي ستؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الدولة غير أن هذا التأثير ستختلف حدته حسب عدة عوامل.

الفرع الأول: عوامل تأثير عقوبة عدم المساهمة

إن تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية وخاصة عقوبة عدم المساهمة يتوقف على عاملين أساسيين.

أولاً: أهمية المنظمة التي توقع العقوبة

تطور العلاقات الدولية أوجب تأسيس منظمات دولية وهو ما حدث خلال القرن التاسع عشر مع ظهور فكرة الدول القومية وتطور العلاقات الدولية وهذا ما اقتضى وجود تنظيم لها. (آل زيارة، 2020/2019، صفحة 1)

ويمكن تعريف المنظمات الدولية على أنها هيئة دائمة تنشأ بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول بهدف تحقيق أهداف ومصالح محددة بمقتضى ميثاق توافق عليه أعضاء المنظمة، مع تمتعها بالإرادة المستقلة والشخصية القانونية المنفصلة عن أعضائها. (العيني، كافي، ورسلان، 2016، صفحة 30)

كما تعرف على أنها أجهزة دائمة تتفق الدول على إنشائها بهدف تحقيق مصالح مشتركة وتتمتع بإرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة. (أحمد، 2017، صفحة 4)

تنقسم المنظمات الدولية وفق معايير القانون الدولي العام إلى ثلاثة أنواع رئيسية نستعرضها

كما يلي:

1- من حيث العضوية:

تنقسم المنظمات الدولية إلى منظمات عالمية و منظمات إقليمية.

المنظمات الدولية هي التي تسمح موثيقها بانضمام أية دولة تتوفر فيها مجموعة الشروط التي يتضمنها ميثاق المنظمة، أما المنظمات الإقليمية فالعضوية بها تقتصر بشروط محددة منها الجغرافيا أو السياسية أو الاقتصادية ومن أمثلتها الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي.

2- من حيث الاختصاص:

تنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة يشمل اختصاصها جميع

نواحي العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولعل أبرز مثال لهذا النوع من

المنظمات هي هيئة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، أما المنظمات المتخصصة فهي منظمات يقتصر دورها على تحقيق التعاون الدولي بين أعضائها في اختصاص محدد في العلاقات الدولية ومن أمثلتها منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية...إلخ.

3- من حيث السلطات:

تقتصر سلطات أغلب المنظمات الدولية على تنسيق نشاطات الدول الأعضاء من خلال اقتراح الاتفاقيات والتوصيات والاقتراحات والتي يتوقف تنفيذها على رغبة أعضاء المنظمة. (أفكيرين، 2010، الصفحات 43-45)

في الأخير يمكن القول بأن المنظمات الدولية أو الإقليمية تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية باعتبارها أجهزة دولية تحد من الانتهاكات الدولية، واتخاذ التدابير المناسبة لعقاب كل من خالف قواعد القانون الدولي، أو ارتكاب أفعال، أو انتهاكات تهدد السلم والأمن الدوليين. (آل زيارة، 2020/2019، صفحة 1)

ثانيا: دور المنظمة في العلاقات الدولية الاقتصادية

تتميز فكرة الجزاء الدولي ذو الطابع الاقتصادي بالخصوصية مقارنة بغيرها من أنواع الجزاءات الدولية التي تهدف إلى معاقبة الدولة المخالفة لالتزاماتها الدولية، في حين يهدف الجزاء الدولي الاقتصادي إلى إعادة إدماج الدولة في العلاقات الدولية الاقتصادية. (سلامي، 2021، صفحة 10)

إن العقوبات الاقتصادية الدولية التي تفرضها المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة وجهازها مجلس الأمن الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في تقرير عقوبات دولية من خلال ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع منه، ولاسيما المواد 39، 41، 42، أدى إلى حدوث جدال واسع في الفقه الدولي حول طبيعة الإجراءات المخولة لمجلس الأمن، وهل يمكن اعتبارها عقوبات بالمفهوم القانوني؟، أم هي مجرد تدابير سياسية يتخذها جهاز سياسي لاعتبارات سياسية محضة؟. (قاسم، 2019، صفحة 157)

ما يلاحظ أن هناك تباين في حدة التدابير الاقتصادية التي تتخذها المنظمات الدولية ولا سيما عقوبة عدم المساهمة حسب دور المنظمة في العلاقات الدولية الاقتصادية وسواء كانت هذه المنظمات عالمية أو إقليمية أو منظمات دولية متخصصة، (بحسان، 2016، الصفحات 115-116) على غرار جامعة الدول العربية وما تلعبه من دور محوري في العلاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.

إحدى أهم مميزات النظام الدولي الاقتصادي الحالي هو ما تلعبه المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والشركات المتعددة الجنسيات من خلال إرساء النظام الاقتصادي العالمي

وسيتم التركيز في هذا العنصر على أهمية المنظمات العالمية الاقتصادية بصفة خاصة على اعتبار أن الأنواع الأخرى حُضت بالكثير من الاهتمام من طرف فقهاء القانون الدولي:

1- صندوق النقد الدولي:

كان الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي هو البحث عن وسيلة تمكن الدول من التنسيق الدولي الفعال لمسائل التجارة الدولية و الإشراف على النظام الدولي الاقتصادي بصفة عامة ويسعى وفقاً لاتفاقية تأسيسه إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل فيما يلي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي وتسوية المشكلات النقدية الدولية.

- تثبيت أسعار الصرف وتوفير السيولة النقدية.

- إتاحة موارد الصندوق للدول الأعضاء وفق ضمانات مناسبة بهدف مساعدة الدول على تحقيق توازن في مدفوعاتها.

ما يلاحظ أنه وجهت العديد من الانتقادات إلى صندوق النقد الدولي كقيامه بتشجيع نشر النظام الرأسمالي الغربي في العالم نظراً لتحكم الدول التي تستحوذ على أكبر حصة من موارده على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. (سلامي، 2021، الصفحات 23-25)

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجموعته

يعتبر من المنظمات التي تستهدف شؤون التنمية الاقتصادية الدولية وتم إنشاؤه بتاريخ 01 جويلية 1944 ويقع مقره في واشنطن، يضم 189 عضواً تمثل مصالحها في المنظمة، وهو أكبر مصدر تمويل للعالم ومؤسسة إقراض للبلدان النامية تحددت أهم أهدافه في تعميم ما خلفته الحرب العالمية الثانية عادة تأسيسه، لتتطور فيما بعد إلى أهداف أخرى، ويعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم ضمانات القروض الممنوحة للدول بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء من خلال نصائحه وخبراته الفنية، كما يعمل على تسوية النزاعات المالية والاقتصادية التي تحدث بين الدول. (عبد السلام، 1999، الصفحات 533-534)

ما قيل على صندوق النقد الدولي يقال على مجموعة البنك الدولي حيث وجهت له العديد من الانتقادات بخصوص سياسته المنتهجة حول الاقتصاد العالمي والتدخل في شؤون الدول المستهدفة والمستفيدة من قروضه على حساب سياستها الاقتصادية المحلية.

3- منظمة التجارة العالمية:

إن سبب نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية منذ العصور القديمة هو التفاوت بين الدول من حيث مواردها وثرواتها وأسواقها ويهدف تبادل السلع والخدمات وتنقل رؤوس الأموال فيما

بينها، وبالتالي هناك تكامل بين الدول من حيث التصدير والاستيراد يؤدي إلى قيام علاقات اقتصادية بينها.

ومن هذا المنطلق اتفقت مجموعة من الدول بلغ عددها 54 دولة في مؤتمر هافانا سنة 1947 على إنشاء منظمة التجارة الدولية بهدف إيجاد آليات مناسبة لتخفيف القيود المفروضة على التجارة الدولية، وتجنب التمييز في المعاملة بين الدول وتشجيع تنقل رؤوس الأموال. (عبد السلام، 1999، صفحة 536)

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية وبصلاحيات تعاقدية تمكنها من إصدار قرارات تتعلق بالعلاقات التجارية الدولية.

يتضح من خلال ما سبق أن أهمية منظمة التجارة العالمية يتحدد في أنها منظمة دولية فاعلة في مجال نشاط تنظيم التجارة الدولية نظرا لتمتعها بسلطات واختصاصات واسعة تستخدمها في إجبار الدول الأعضاء على الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وتجسيد المصالح المشتركة عن طريق أوامر حسب ما تقتضيه مصالح المجتمع الدولي. (سماتي ح.، 2018، الصفحات 102-103)

الفرع الثاني: تنفيذ عقوبة عدم المساهمة

تتوقف مسألة فعالية عقوبة عدم المساهمة على مدى تضامن أعضاء المنظمة في الموافقة عليها في بادئ الأمر ومن ثما تنفيذها من طرفهم في المرحلة الثانية.

أولا: مشاركة جميع الدول في تنفيذ العقوبة

لا يمكن الحديث على أن العقوبات الاقتصادية في طريقها إلى التنفيذ ما لم تنظم إليها أغلبية أعضاء المنظمة، على اعتبار أن إصدار القرارات سيتم بالتصويت وكل الدول معنية بالتنفيذ حتى تكون العقوبة ذات فعالية أكثر، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه لأن بعض الدول ستقاوم فرض هذه العقوبات وستتنصل من تنفيذها نظرا لارتباطها باتفاقيات دولية معها، ويبقى ميثاق المنظمة هو من يحدد طريقة التصويت وآليات التنفيذ.

ثانيا: مقاومة ورفض تنفيذ العقوبة

قد تقرر بعض الدول رفض ومقاومة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المنظمات الدولية وتعلن تضامنها مع الدولة المستهدفة لوجود اعتبارات سياسية وأحيانا أخرى اقتصادية لأن في تنفيذ هذه العقوبات آثار على التعاملات التجارية وهو ما أقرته على سبيل المثال دولتا العراق ولبنان بعد أن رفضتا تنفيذ عقوبات اقتصادية فرضت من طرف جامعة الدول العربية على سوريا بعد اندلاع أعمال العنف سنة 2011. (سعادي، 2013، صفحة 23)

المبحث الثاني: تداعيات فرض جامعة الدول العربية لعقوبة عدم المساهمة على سوريا

ظلت فكرة الوحدة العربية تراود الشعوب العربية منذ القدم، إلا أن عدة ظروف حالت دون ذلك إلى أن تحقق ذلك واجتمع العرب من أجل توحيد شملهم وبعث مشروع القومية العربية، واتضح ذلك بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 من خلال إنشاء منظمة الجامعة العربية التي جمعت كل الدول العربية، وعملت على مساعدة الدول العربية المستعمرة سياسياً واقتصادياً، ولعبت دوراً محورياً في العديد من القضايا العربية نظراً لبعدها الإقليمي والدولي، (سماتي ح.، 2018) وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عنصرين أولهما اعتبارات فرض عقوبة عدم المساهمة من طرف جامعة الدول العربية على سوريا وثانيهما انعكاسات تطبيق هذه العقوبة على الوضع السوري.

المطلب الأول: مدى اعتبار عقوبة عدم المساهمة المفروضة على سوريا عقوبة سلبية

تعرضت سوريا لعقوبات سياسية واقتصادية من طرف الدول العربية بصفة انفرادية أو عبر الجامعة العربية باعتبارها منظمة إقليمية محورية في المنطقة العربية، وسنتطرق في هذا المطلب الأول إلى العقوبة التي فرضتها الجامعة العربية عن طريق أجهزتها وذلك من خلال توضيح موقفها من الأزمة السورية. ومن ثم تحديد طبيعة عقوبة عدم المساهمة المفروضة على سوريا.

الفرع الأول: موقف الجامعة العربية إزاء الأزمة السورية

أولاً: خلفيات فرض عقوبة عدم المساهمة على سوريا عبر جامعة الدول العربية

أولت جامعة الدول العربية الأزمة السورية عناية خاصة منذ نشوبها سنة 2011 من خلال إطلاق العديد من المبادرات الساعية لحل الأزمة مثل تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية، ووضع خطة سلام وإطلاق مهمة لحفظ السلام. (شمران، 2020، صفحة 197)

ولا خلاف على أن قرار الجامعة العربية القاضي بتجميد عضوية سوريا داخل المنظمة يعود للخوف من النفوذ الإيراني في المنطقة نظراً للتوافق الكبير الواضح بين النظامين السوري والإيراني، كما أن القرار يرتبط بالتعاطف مع الشعب السوري في ثورته وما يتعرض له من حملات قمع كبيرة من طرف النظام الحاكم في سوريا. (أحمود، 2011)

وبالرجوع إلى حيثيات الاجتماع المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2011 وافقت 18 دولة واعتضت ثلاث دول عن التصويت على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الحكومة السورية، وأكد الأمين

العام لجامعة الدول العربية حينها أن القرار يقضي بتوفير الحماية للمدنيين السوريين وباللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة كمنظمة معنية بحقوق الإنسان.

وتعتبر عقوبة تعليق العضوية من أبرز أشكال عقوبة عدم المساهمة حيث قرر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2011 تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية اعتباراً من 16 نوفمبر 2011 إلى حين التزام الحكومة السورية بتنفيذ بنود المبادرة العربية، كما تم فرض عقوبات اقتصادية أخرى إلى جانب تعليق العضوية. (البي بي سي للأخبار، 2011)

ثانياً: محددات الموقف العربي

تأثر الموقف العربي اتجاه الأزمة السورية في بدايتها بمجموعة من المحددات الخاصة حسب توجهات كل دولة عربية، حيث لم يلاحظ وجود تنسيق عربي مشترك، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة إلى دمشق بتاريخ 2011/07/15، حيث طاب الرئيس السوري بشار الأسد بوقف العمليات الأمنية في مواجهة المتظاهرين والبدء في إجراء إصلاحات سياسية عميقة وجادة، غير أن التعاطي غير الإيجابي مع هذه المطالب عجل باتخاذ بعض الدول العربية لإجراءات خاصة كان لها الأثر في تبني الجامعة العربية لقرار تعليق العضوية وأبرزها:

- دعوات الأمانة العامة في 2011/08/07 ببدء الإصلاحات السياسية وإيقاف العنف تجنباً للتدخل الأجنبي في البلاد.

- مطالبة عدد من الدول وعلى رأسها السعودية وقطر النظام السوري وقف القتل، كما سحب عدد من الدول سفراؤهم من دمشق على غرار تونس.

- دعوة مجلس التعاون الخليجي في 11 سبتمبر 2011 النظام السوري إلى وقف أعمال القمع ضد المتظاهرين المنتهج من طرفه.

- اجتماع وزراء الخارجية العرب في 13 سبتمبر 2011 والإعلان عن المبادرة العربية الأولى المتضمنة سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء محادثات مع المعارضة.

- اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ 2011/10/16 ومنح مهلة 15 يوم للنظام السوري من أجل تنفيذ ما جاء في المبادرة العربية، ومن ثم زيارة عربية لسوريا وقبولها بمضمون المبادرة العربية بعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة مع الطرف السوري في الدوحة بتاريخ 2011/10/31. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، الصفحات 2-3)

الفرع الثاني: طبيعة عقوبة عدم المساهمة المفروضة على سوريا

أولاً: قرارات جامعة الدول العربية

أصدرت جامعة الدول العربية جملة من القرارات بخصوص الأزمة السورية من بينها قرارها الصادر بتاريخ 2011/11/16 المتضمن إعطاء مهلة ثلاثة أيام للنظام السوري للتوقيع على البروتوكول الخاص بحماية المدنيين حتى يتم إرسال بعثة المراقبين العرب لسوريا، لكن القرار المؤرخ في 2011/11/12 المتعلق بتجميد سوريا في هيئات الجامعة العربية إلى غاية امتثال نظامها إلى مطالب توقيف عمليات القمع والقتل في التعامل مع السوريين يعتبر الأهم نظرا لكونه يشكل تطورا هاما في مسار الثورة السورية وبأغلبية أصوات داخل الجامعة العربية.

تجدر الإشارة إلى أن ميثاق الجامعة العربية لا يحتوي على إجراء محدد يسمى تعليق أو تجميد العضوية، لكنه عبر عن الطرد أو الفصل من حسب المادة 18 منه التي تنص على أن لمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع عدا الدولة المشار إليها.

وفي نفس السياق وصف المندوب السوري في جامعة الدول العربية يوسف أحمد القرار بأنه غير قانوني ومناقض لميثاق الجامعة ونظامها الداخلي من قبيل أن هذا الإجراء لا بد أن يتخذ بالإجماع في قمة لزعماء العرب. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، الصفحات 1-4)

ثانيا: قائمة العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا

أقرت جامعة الدول العربية فرض عقوبات اقتصادية على سوريا وفق القرار رقم 7442 الصادر عن اجتماع وزراء خارجية العرب في العاصمة المصرية القاهرة بشأن متابعة الأزمة السورية. وبناء على الاجتماع المذكور سألما أصدرت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع السوري المجتمعمة بتاريخ 2011/12/03 بالدوحة القطرية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري وبمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في اللجنة بيانا يوضح توصيات اللجنة الفنية التنفيذية المنعقدة بالقاهرة بتاريخ 2011/11/30 والتي جمعت مسؤولين وخبراء تنفيذيا لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7442 المؤرخ في 2011/11/27.

وخلصت اللجنة إلى الاتفاق على ما يلي:

- الموافقة على منع دخول كبار المسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدهم، وتكليف اللجنة الفنية التنفيذية بدراسة وضع قائمة تضم أسماء رجال الأعمال السوريين المشتبه بتورطهم في تمويل أعمال العنف ضد الشعب السوري.

- تحديد قائمة السلع الإستراتيجية المستثناة من العقوبات التي أوصت بها اللجنة الفنية التنفيذية.

- تخفيض عدد الرحلات الجوية باتجاه سوريا أو خارجها بمعدل 50% ابتداء من 2011/12/15.

- تكليف اللجنة بالنظر في طلبات الاستثناءات المقدمة من طرف دول الجوار.
- حظر تصدير جميع الأسلحة من قبل الدول العربية نحو سوريا.
- وضع خطة إنسانية مستعجلة بالتنسيق مع منظمات الهلال الأحمر العربية لدراسة سبل معالجة الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب السوري. (جامعة الدول العربية، 2011، صفحة 1)

المطلب الثاني: انعكاسات عقوبة عدم المساهمة على الوضع السوري

لا شك وأن فرض أية عقوبة اقتصادية على دولة ما سيؤثر على أوضاعها السياسية والاقتصادية والإنسانية الداخلية حتى وان كانت دولة متقدمة اقتصاديا، ولعل هذا ما حدث مع الحالة السورية بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية والتي ساهمت في تفاقم الوضع الداخلي والخارجي، وفتح المجال لتدويل القضية والتدخل الأجنبي وفرض عقوبات دولية إضافية عليها.

الفرع الأول: انعكاسات عقوبة عدم المساهمة على الوضع الاقتصادي والإنساني السوري أولاً: الوضع الاقتصادي

أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية من خلال تعليق عضويتها وحرمانها من المشاركة في أعمال الجامعة بالضرورة إلى تعطيل نمو المصارف الخاصة في القطاع المصرفي السوري، حيث احتلت المصارف الخليجية صدارة القطاع المصرفي السوري وخسرت المصارف اللبنانية والأردنية علاقتهما مع المصارف الغربية نتيجة العقوبات المفروضة بسبب الإفراط في الامتثال وتجنب المخاطر. (العيطة، 2020، صفحة 4)

وبحسب مكتب الإحصاءات السوري فإن 52.5% من الصادرات السورية سنة 2009 كانت موجهة نحو الدول العربية، فيما كانت 16.4% من واردتها مصدرها الدول العربية. (صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 2011)

كما تأثر القطاع السياحي بصفة خاصة نتيجة هذه العقوبات الاقتصادية التي فرضتها مختلف الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وكاد ينهار كلياً إذ توقفت الرحلات الجوية من وإلى سوريا، كما عان القطاعان المالي والعقاري حيث تستثمر دول الخليج عشرات المليارات من الدولارات، حيث أدت الاستثمارات الخليجية إلى تأسيس عدد من البنوك بسوريا، ووقف إقامة عدد آخر منها كالبنك الشراكة بين بنك أبو ظبي الوطني وبيت التمويل الخليجي، وفي ذات السياق أجلت البنوك الخليجية الأخرى توسيع خدماتها بالبلاد، كما قلصت مبالغ الائتمان والقروض المقدمة للأنشطة الاقتصادية في سوريا.

وتماشيا مع ما تم ذكره تأثر قطاع التجارة الخارجية مع البلدان العربية نتيجة قرارات الجامعة العربية نظرا لبلوغ نسبتها ما بين 40-50% من إجمالي التجارة الخارجية لسوريا. (العسومي، 2011)

إن القرار الذي فرضته جامعة الدول العربية ساهم بدفع الدول الغربية إلى مضاعفة عقوباتها الاقتصادية تجاه القطاع الاقتصادي خاصة صادرات النفط السورية وبعض الشركات الحكومية الإستراتيجية على غرار شركة الكهرباء، حيث هدد رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان بقطع التمويل بالكهرباء على سوريا، كما ساهمت هذه العقوبات العربية بوضع الاقتصاد السوري في موقف صعب للغاية مع تزايد العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (أحمود، 2011)

ثانيا: الوضع الإنساني

تأثر الشعب السوري إنسانيا نتيجة فرض عقوبات عربية عبر جامعة الدول العربية، حيث دعت هذه الأخيرة الشعب السوري للبقاء في بلده، ما جعله في مواجهة الموت والجوع تحت القصف، أما من سنحت لهم فرصة النزوح إلى المدن السورية الآمنة أو مغادرة أرض الوطن فقد تركوا ليواجهوا الموت والجوع والأمراض بسبب تخلي المجتمع الدولي عنهم عامة والجامعة العربية خاصة، ما جعل الكثيرين منهم يحرمون من الحق في الحياة وفرصة التعليم أو إمتحان حرف تجنيهم البطالة. ففي قمة البحر الميت بالأردن سنة 2017 وبعد مرور ست سنوات على بداية الأزمة السورية، اجتمع وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط الذي دعا الدول العربية إلى ضرورة التدخل في سوريا من أجل وقف نزيف الدم وإنهاء الحرب والتوصل إلى حل للقضية السورية، (عبد الكريم، 2018، صفحة 64) والحقيقة أن سوريا حوصرت اقتصاديا وعزلت سياسيا ما أدى إلى تدن فضيع في الحياة المعيشية للمواطن السوري. (العسومي، 2011)

الفرع الثاني: تقييم فاعلية عقوبة عدم المساهمة

أولا: مساهمة عقوبة عدم المساهمة في حل الأزمة السورية

من خلال فرض عقوبة عدم المساهمة وغيرها من العقوبات الاقتصادية والسياسية تم عقد اجتماع بين اللجنة الوزارية العربية خاصة برئاسة رئيس وزراء مصر و وزير خارجية قطر وعضوية وزراء خارجية الجزائر والسودان وعمان ومصر والأمين العام للجامعة كما أنظمت العراق لاحقا إلى عضوية هذه اللجنة بناء على طلبها، وبعد قيام اللجنة بزيارة إلى سوريا بتاريخ 2011/10/27 وقيامها

بالتباحث مع القيادة السورية حول المبادرة العربية المقترحة لحل الأزمة السورية تم الاتفاق على ما يلي:

- وقف كافة أعمال العنف .
- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث .
- إخلاء المدن والأحياء السكنية من كافة مظاهر التسليح.
- فتح المجال أمام أجهزة الجامعة العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية داخل سوريا للوقوف على حقيقة الأوضاع. (شمران، 2020، صفحة 199)

سعت الجامعة العربية لاتخاذ قرارات اتجاء الأزمة السورية كان هدفها حماية المدنيين السوريين، ووقف استخدام القوة ضد المتظاهرين وحث الجيش السوري للتوقف عن ممارسة أعمال العنف والقتل ضد المدنيين وعبرت عن أسفها لسقوط ضحايا خلال هذه المواجهات، ودعت كافة الدول العربية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا من خلال سحب سفرائها من دمشق، كما دعت كافة الفصائل السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية في القاهرة من أجل التباحث حول سبل حل الأزمة القائمة بالطرق السياسية. (عبد الكريم، 2018، الصفحات 106-107)

ثانياً: مؤاخذات دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية

ما يؤاخذ على الجهود المبذولة من طرف الجامعة العربية أنها لم تسفر عن أشياء إيجابية لصالح الشعب السوري خاصة مع دخول الأزمة السورية حيز العالمية ودخول أطرف إقليمية ودولية ما جعلها تتعقد أكثر فأكثر، حيث أصبح الحل العسكري هو السائد على حساب الحل السياسي . إن فشل الجامعة العربية في حل القضية السورية محليا فتح المجال لتدويلها وعسكرتها ما أدى إلى ظهور جملة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

- 1- عزل النظام السوري إقليمياً وتضييق الخناق عليه ما ضاعف من الضغوط الإقليمية والدولية، خاصة بعد تراجع تركيا عن مشروعها المتعلق بالتنقيب عن النفط في سوريا، إضافة إلى توسيع عقوبات الإتحاد الأوروبي ضد شخصيات سوريا مهمة.
- 2- امتناع الحكومة السورية عن الاستجابة للمبادرة العربية أو تنفيذ قرارات الجامعة العربية وتمسكها بسياستها القمعية تجاه من ينفذون عمليات مسلحة ضد أفراد الجيش وقوات الأمن.
- 4- استمرار النظام السوري في رفض المبادرات والحلول العربية وإيقاف أعمال القمع والدخول في عملية تغيير انتقالية وتفادي مسار التدخل العسكري وفق الطريقة العراقية أو الليبية.

5- عجز الجامعة العربية والعمل العربي المشترك في إيجاد آليات تمنع حدوث وضع مشابه للوضع السوري وصنع حلول ضمن الحدود العربية بعيدا عن التدخلات الأجنبية ومصالح القوى الدولية الفاعلة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)

خاتمة:

لا مناص من القول أن العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا، ولاسيما تدبير عدم المساهمة داخل المنظمة أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي والإنساني السوري، إذ أن العقوبات التي فرضت بتصويت أغلبية أصوات أعضاء الجامعة العربية ومن ثمة تحولت إلى عقوبات فردية مباشرة من طرف بعض الدول ضربت كل أعصاب الاقتصاد السوري خاصة التجارة الخارجية والقطاع المصرفي والسياحي.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه العقوبات العربية صاحبها عقوبات تركية وأوروبية وأمريكية ما جعل الوضع السوري الداخلي متأزما لدرجة لا يمكن تحملها من طرف الشعب السوري الذي حاول بعضه الهجرة هربا مما يعانیه من خوف وجوع خارج سوريا بكل وسيلة ممكنة، هذه العقوبات كانت عائقا مباشرا في وجه الحوار السياسي الجاد من أجل حل المعضلة السورية.

ولكن وعلى النقيض من هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من شأن العمل الدبلوماسي الذي لعبته الجامعة العربية من أجل وقف عمليات القتل والعنف الذي ضرب سوريا والتخفيف من تبعات انفلات الوضع الأمني وتدويل القضية السورية ودخول أطراف أجنبية ساحة الأزمة السورية.

و عطفًا مع ما تم ذكره سالفًا نقدم بعض التوصيات كما يلي:

- 1- وجوب إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية التي تعيق عمليات التنمية في الدول المستهدفة على شاكلة عقوبة عدم المساهمة أو أنسنتها.
- 2- ضرورة البحث عن آليات بديلة بعيدا عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المنظمات الدولية على الدول المخالفة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- 3- التحلي بال موضوعية من طرف الجامعة العربية مستقبلا عند فرض عقوبات اقتصادية على أي دولة ودون اعتبارات سياسية.
- 4- ضرورة إيلاء الحلول الدبلوماسية أولوية قصوى ضمن مبادئ الجامعة العربية مقارنة مع العقوبات الاقتصادية نظرا لتأثيرها السلبي على الشعوب.

المراجع:

المؤلفات:

- 1- أفكيرين، محسن، (2010)، قانون المنظمات الدولية (النظرية العامة- الأمم المتحدة- المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها- المنظمات الدولية الإقليمية)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 2- مأمون، مصطفى، (1999)، قانون المنظمات الدولية، بدون دار نشر، بدون بلد نشر.
- 3- العيني، هبة محمد وآخرون، (2016)، المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- جعفر، عبدالسلام، (1990)، المنظمات الدولية (دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية)، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 5- حجازين، زياد عيد غطاس، (2021)، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا.

المذكرات والأطروحات:

- 1- الدليبي، أركان حميد جديع، (2004)، الجزاءات التأديبية والإنسحاب من قانون المنظمات الدولية، مذكرة ماجستير، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.
- 2- سلامي، حمزة سميح، (2021)، مدى تعارض التدابير القسرية ذات الطابع الإقتصادي مع القانون الدولي الإقتصادي، مذكرة ماجستير، قسم القانون الدولي، كلية القانون، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
- 3- عبد الكريم، عماد عمر محمد، (2018)، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017) مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 4- شيبان، نصيرة، (2019)، العقوبات الإقتصادية الذكية ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر.

المقالات:

- 1- أبكر علي عبد المجيد أحمد، (2017)، النتائج المترتبة على التغيرات التي تطرأ على المنظمات الدولية- دراسة تطبيقية على المنظمات الدولية العامة والمتخصصة- مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، (العدد 2).
- 2- بحسان هوارى، (2016)، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الإقتصادية الدولية بمنظمة الامم المتحدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، (العدد 1).
- 3- رواب جمال، (2013)، الضوابط الإنسانية للعقوبات الإقتصادية الدولية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 1، (العدد 2).
- 4- سعادي محمد، (2013)، شرعنة العقوبات الإقتصادية الدولية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 1، (العدد 2).

- 5- سماتي حكيمة، (2018)، دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، (العدد 4).
- 6- غريبي فاطمة الزهراء، (2021)، سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة كممارسة لجريمة إبادة جماعية (العراق نموذجا)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 4، (العدد 2).
- 7- قاسم محجوبة، (2019)، العقوبات الدولية الاقتصادية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى، مجلة التراث، المجلد 4، (العدد 2).

التقارير:

- 1- العيطة سمير، (2020)، العواقب غير المنتظرة للتدابير الأحادية الجانب المفروضة على الإقتصاد السوري وشركاته الصغيرة والمتوسطة، مركز كارتر، أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المطبوعات الجامعية:

- 1- آل زبارة كمال عبد حامد، (2020/2019)، محاضرات مادة المنظمات الدولية، الفصل الأول للمرحلة الرابعة، كلية القانون، جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق.

مواقع الانترنت:

- 1- موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011). هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا. متاح على الرابط الآتي: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS>, (consulté le 20/12/2021).
- 2- موقع الجزيرة، (2011)، ماذا يعني تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، متاح على الرابط الآتي: <https://www.aljazeera.net/news/arabic>, (Consulté le 19/12/2021)
- 3- موقع البي بي سي عربي، (2011)، الجامعة العربية تعلق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية متاح على الرابط الآتي: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast>, (Consulté le 31/12/2021)
- 5- أحمد رائد فوزي، (2011)، دوافع الجامعة العربية من قرار تعليق عضوية سوريا، متاح على الرابط الآتي: <https://araa.sa/index.php>, (consulté le 25/12/2021)
- 6- موقع صحيفة الشعب اليومية أونلاين، (2011)، عقوبات الجامعة العربية تجد طريقها إلى المواطن السوري، متاح على الرابط الآتي: <http://arabic.people.com.cn/31662/7664419.html>, (consulté le 22/01/2022)
- 7- العسومي محمد، (2011)، التدايعيات المرتقبة للعقوبات الاقتصادية على سوريا، جريدة الشرق، متاح على الرابط الآتي: <https://m.al-sharq.com/opinion>, (consulté le 23/12/2021)
- 8- جامعة الدول العربية، (2011)، بيان اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، متاح على الرابط الآتي: <http://www.sipri.org>, (consulté le 20/12/2021)
- 9- شميران عمار عدنان، (2020)، دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011-2018)، متاح على الرابط الآتي: <https://adhwa.net>, (consulté le 22/01/2022)